

النشر العلمي ومعايير التصنيفات الدولية: في ظل التوجه نحو تحقيق الجودة
*Scientific publishing and standards of international classifications:
 in light of the trend towards achieving quality*

هوارى فوزي جمال الدين^{1*}، د.ميلاط نضرة²

milatnadrabba@gmail.com

faouzi.jameleddine.haouari@univ-bba.dz

^{2*1}مخبر دراسة وتحليل المشكلات الاجتماعية في الجزائر (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية)

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج (الجزائر)

تاريخ النشر: 2022/10/24

تاريخ القبول: 2022/10/13

تاريخ الإستلام: 2022/03/26

ملخص:

تهدف هذه الورقة العلمية إلى الإحاطة النظرية بموضوع النشر العلمي ومدى أهميته كمعيار أساسي في تصنيف الجامعات على المستوى الدولي، من خلال التموضع التصاعدي في تصنيفات عالمية معروفة، حيث تعتبر التصنيفات العالمية للجامعات من أبرز المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على جودة الجامعة ومدى تطورها، إذ تسعى معظم الجامعات التي تهدف إلى تحسين صورتها وسمعتها إلى الأخذ بالمعايير التي تضعها أشهر التصنيفات، وعليه فهذه التصنيفات تعكس جانبا كبيرا من جودة التعليم العالي، وتسعى أغلب جامعات اليوم إلى فهم وتكييف أنظمتها التعليمية مع المتطلبات والشروط التي تحقق لها الجودة من جهة، وتصدر التصنيفات العالمية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: نشر علمي؛ تصنيفات دولية، معايير تصنيف؛ تصنيف شنغهاي.

Abstract:

this scientific paper aims to brief the theory on the subject of scientific publication and its importance as a basic criterion in the classification of universities at the international level, through the upward positioning in well-known global classifications, where the global classifications of universities are one of the most prominent indicators that can be inferred on the quality of the university and the extent of its development, as most universities aim to improve their image and reputation seek to adopt the standards set by the most famous classifications, and therefore these classifications reflect a large part of the quality of higher education, and most of the universities seek to improve their image and reputation. Today's universities understand and adapt their educational systems to quality requirements and conditions on the one hand, and issue global rankings on the other.

Keywords: Scientific publication; international classifications, classification criteria; Shanghai.

1- تمهيد

خلال العقود الماضية، تم إعادة تعريف النظم التعليمية، إلى جانب مجموعة من المفاهيم ذات الصلة، لتناسب مع جوهر الإصلاحات العميقة لتحسين الفعالية والتناغم مع المطالب الاجتماعية الناشئة، ولاستيعاب اتجاهات القدرة التنافسية والمساءلة والجودة (Vlachopoulos, 2016, p. 184). وقد شهد التعليم العالي في أفريقيا تحولا أيدولوجيا، وتحولت النظرة للتعليم العالي من أنه رفاهية قبل عام 2000 إلى الاعتراف بعد عام 2000 بالقطاع كمحرك للتنمية الوطنية وحتمية للقدرة التنافسية العالمية، لقد أثر المفهوم الخاطئ للتعليم العالي كسلعة خاصة وأن عوائده منخفضة، على العديد من الحكومات الأفريقية والممولين الرئيسيين متعددي الأطراف، ولاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لإعطاء أولوية أقل للتعليم العالي، وأولوية أعلى للتعليم الابتدائي، الذي كان يعتبر منفعة عامة، ويفسر هذا الموقف جزئيا سبب تجاهل التعليم العالي في الأهداف الإنمائية للألفية-أجندة التنمية العالمية من 2000 إلى 2015، مما أدى إلى البعد عن فكرة الجودة باعتبار هذه البلدان بعيدة أصلا عن التعليم العالي، وقد عزا مجتمع التعليم العالي في الدول الأفريقية الفضل إلى تقرير صدر عام 2000 برعاية البنك الدولي واليونسكو، بعنوان "التعليم العالي في البلدان النامية: الصعوبات والأفاق" في إعطاء شرعية جديدة للتعليم العالي، فضلا عن توفير المبررات لتحسين جودة التعليم العالي وأهميته وجاذبيته في أفريقيا، لذلك، فإن حتمية الاستفادة من التعليم العالي لتسهيل دخول المنطقة إلى اقتصاد المعرفة نتيجة لتحررها قد قدمت الدافع لتنشيط التعليم العالي في المنطقة مع مواءمة التعليم العالي بين البرامج الرائدة وتحقيق الجودة (Nabaho et al., 2020, p. 39).

التحول نحو الجودة كان مطلبا عالميا خلال العقود الأخيرة الماضية، فقبل عشرين عاما، طلبت الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة أولا من المنظمات الاعتماد المؤسسي، وهي الآلية الرئيسية في أمريكا لضمان الجودة في التعليم العالي، مراجعة الممارسات المؤسسية فيما يتعلق بتقييم نتائج تعلم الطلاب، وتغيير طرائق تقديم التعليم، وحقيقة أن ضمان جودة التعليم العالي أصبح عابرا للحدود (Ewell, 2010). جعلت تأثيرات هذه التغييرات الجودة أكثر قابلية لأن تكون معاييرها عالمية قابلة للتعلم، لذا سنحاول في هذه الورقة العلمية ممارسة الإطلاع النظري على معايير الجودة في التعليم العالي، من خلال طرح تساؤل مركزي:

ما هي معايير الجودة العالمية في التعليم العالي؟ وكيف تساهم المعايير الدولية في تطوير التعليم العالي؟

2- الجودة في التعليم العالي

يشير مصطلح ضمان الجودة إلى "الاهتمام المنتظم والمنظم والمستمر بالجودة من حيث خلق معايير الجودة وتحسينها" (Viktoria, 2005, p. 3) وتكشف مراجعة الأدبيات حول التعليم العالي عن مدرستين فكريتين في طرح مفهوم "الجودة" الأولى تربط الجودة بالسياق المباشر للتعليم العالي ونتيجة لذلك تصبح الجودة ذات مغزى، من خلال وضع معايير واضحة وقابلة للقياس والتطبيق والتقييم، ويمكن دمجها في البرامج الأكاديمية،

ومناهج التعليم والتعلم، دون وضع حدود وهمية لمفهوم الجودة، ويصبح النظر لهذا المفهوم من زاوية تجريدية غير قابلة للتطبيق.

الطرح الثاني للتفكير في الجودة يتعلق بالمعنى الخاص بأصحاب المصلحة، هنا يتم أخذ الجودة في الاعتبار، مع مراعاة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المهتمين بالتعليم العالي، ولكل منهم القدرة على التفكير في الجودة بطرق مختلفة (Viktoria, 2005, p. 3).

حدد هارفي وجرين (1993) (Viktoria, 2005, p. 4) خمس طرق للتفكير في الجودة، يمكن تلخيص هذه الجوانب على النحو التالي:

- الاستثناء: قد ترتفع حدود التميز، لكن على الأقل يجب أن تجتاز الحد الأدنى من المعايير.
- الكمال: صفر عيوب من خلال تصحيح الأمور في المرة الأولى (التركيز على العملية بدلاً من المدخلات والمخرجات).
- الملائمة للغرض: تتعلق الجودة باحترام الغرض الذي وضعت لأجله المعايير.
- القيمة مقابل المال: التركيز على الكفاءة والفعالية، وقياس المخرجات مقابل المدخلات، ونقصد هنا بالقيمة مقابل المال الذي صرف على عملية التعليم العالي، سواءً كان مصدره جهات مانحة أو حكومية، أو يرتبط بالوافدين للتعلم.
- دمقرطة العملية، وليس النتائج فقط (Viktoria, 2005, p. 4).

وفقاً لبارنيت (1992)، هناك مفهومان للجودة في التعليم العالي. الأول هو المفاهيم الضمنية للقيمة والملكية الفكرية في الأوساط الأكاديمية، والمفهوم الآخر للجودة هو مفهوم الأداء حيث يُنظر إلى التعليم العالي على أنه منتج له مدخلات ومخرجات، في حين أن شندلر وآخرون. (2015) حددوا أربعة مفاهيم واسعة للجودة في التعليم العالي وعرفوا الجودة على أنها عملية هادفة، وتحويلية، واستثنائية، وخاضعة للمساءلة (Ryan, 2011, p. 2)، وأدى تدويل التعليم العالي إلى "زيادة الطلب على المساءلة والشفافية، وهو ما أدى بدوره إلى الحاجة إلى تطوير ثقافة الجودة، للتناسب مع تحديات التعليم العالي المعولم" (Ryan, 2011, p. 2).

ومن أجل جعل هذه المعايير واقعية، يجب أن يكون لدى المؤسسات سياسة وإجراءات مرتبطة بها لضمانها، كما ينبغي عليهم الالتزام صراحةً بتطوير ثقافة تركز أهمية الجودة وضمانها في عملهم. لتحقيق ذلك تضع أغلب المؤسسات مطالب ومراحل وإجراءات متشابهة يمكن تلخيصها على النحو الآتي (ENQA, 2007, p. 7):

1- اعتماد برامج للجوائز ومراقبتها ومراجعتها الدورية: يجب أن يكون لدى المؤسسات آليات رسمية للموافقة على منح الجوائز ومراجعتها الدورية ومراقبة مدى تحقيقهم لمعايير تلك الجوائز.

2- تقييم الطلاب: يجب تقييم الطلاب باستخدام المعايير واللوائح والإجراءات المنشورة والتي يتم تطبيقها باستمرار.

3- ضمان جودة أعضاء هيئة التدريس: يجب أن يكون لدى المؤسسات معايير خاصة بموظفيها من أجل تكريس مبدأ الجودة في صانع المحتوى التعليمي.

4- مصادر التعلم ودعم الطلاب: يجب أن تضمن المؤسسات أن الموارد المتاحة لدعم تعلم الطلاب كافية ومناسبة لكل برنامج معروض.

5- نظم المعلومات: يجب أن تضمن المؤسسات أنها تجمع وتحلل وتستخدم المعلومات ذات الصلة من أجل الإدارة الفعالة لبرامجها الدراسية والأنشطة الأخرى.

6- الإعلام وتقريب المعلومة: يجب على المؤسسات أن تنشر بانتظام معلومات محدثة ومحايدة وموضوعية، كمية ونوعية، حول البرامج والجوائز التي تقدمها.

3- مؤشرات الجودة في تصنيف شانغهاي

عندما انتقل العالم إلى الثمانينيات، كانت الصين تستعد لإعادة إطلاق نفسها على المسرح الدولي من خلال ضخ الجزء الأكبر من طاقتها في التنمية الاقتصادية. بدا انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 2001 بمثابة تأكيد لاندماجها في الاقتصاد العالمي، مما يمثل تنويجا لعملية طويلة من الارتقاء الصناعي، ويخبرنا أداؤها حتى الآن أنه يمكننا أن نتوقع من الصين أن تصعد أكثر في العقود القادمة، ولتحقيق تطلعاتها ستحتاج الصين إلى نموذج اقتصادي جديد، يلعب فيه التعليم العالي والبحث دورًا حاسمًا، لدعم هذا الانتقال، لذا كان من الضروري خلق جدول دوري يسمح لهم بمراقبة التقدم النوعي والكمي للجامعات الصينية مقارنة بأرقى الجامعات في العالم، فكان تصنيف شانغهاي استجابة لأهداف الصين السياسية الخاصة، ومع ذلك كان تأثيره ينمو بسرعة، متخطيا الحدود الصينية ليصبح مقياسًا لهيبة الجامعات الرائدة في جميع أنحاء العالم، في خرق غير مسبوق للقاعدة، أصبح نظام التصنيف الآسيوي يهيمن على العالم الناطق باللغة الإنجليزية تاريخيًا لتقييم التعليم العالي، في ضوء الترويج الإعلامي الواسع النطاق والتأييد الدولي، والتأثير المتزايد للجامعات الصينية نفسها، سيكون من السذاجة أن ننظر إليه على أنه مجرد حدث إعلامي.

4- أصول ترتيب شانغهاي

في عام 2003. نشرت مجموعة من الأشخاص الذين ينتمون إلى معهد التعليم العالي من جامعة جياو تونغ في شانغهاي على موقع الويب الخاص بهم أول "تصنيف أكاديمي للجامعات العالمية"، تألف هذا الترتيب من قائمة مرتبة من 500 جامعة في العالم كله (Billaut et al., 2010)، منذ ذلك الحين، تنشر نفس المجموعة كل عام نسخة محدثة من الترتيب. يمكن العثور على وصف للترتيب في الموقع، وكان هذا الترتيب على الفور موضوع تغطية إعلامية غير عادية، لم يقتصر الأمر على استخدام صانعي القرار السياسي لنتائج الترتيب من أجل تعزيز إصلاحات أنظمة التعليم العالي، ولكن العديد من المؤسسات الأكاديمية بدأت في استخدام موقعها في هذا الترتيب في اتصالاتها المؤسسية وبناء علاقاتها وفتح مجالات التعاون.

كما هو الحال غالبًا مع التصنيفات ، تنشأ معظم جداول تصنيفات التعليم العالي في الولايات المتحدة، لكن في هذه الحالة تبنت الصين نهجاً لرصد التقدم، وتم تكليف البروفيسور نيان كاي لو من جامعة شنغهاي جياو تونغ بتصميم نظام تصنيف عالمي: التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية، وكما يوضح: "أنشأنا الترتيب لأننا في الصين أردنا أن نعرف كيف يمكننا وضع أنفسنا على الساحة العالمية والتنافس في النهاية على هذا المستوى، بعبارة أخرى، كان الأمر يتعلق بتبني مجموعة معينة من المعايير ، وغرس تلك المعايير في ثقافتنا، ومن ثم جعلها أولوية قصوى" (Charroin, 2015)

لقد كان هدفاً بسيطاً: معرفة كيف ترقى الجامعات الصينية إلى مستوى النخبة العالمية، ولأسباب تتعلق بالميزانية، أجرى فريق لو بحثاً مكتوباً فقط، مستخدماً البيانات التي يمكن الوصول إليها مجاناً على الإنترنت واعتبرها موضوعية بطبيعتها، في حين أن معظم جداول الدوريات الغربية تبذل جهداً لتقديم نتائجها باستخدام جداول معقدة ومتعددة المعايير تميل إلى التغيير بمرور الوقت، يستخدم تصنيف شنغهاي منهجية بسيطة وشبه مستقرة، يتم تقييم كل مؤسسة وفقاً لأربعة معايير: أداء جودة التعليم (بقيمة 10 بالمائة) ، وجود أعضاء هيئة التدريس (40 بالمائة) ، ومخرجات البحث (40 بالمائة) ، ونصيب الفرد من الأداء (10 بالمائة).

الجدول 1 - المعايير والمؤشرات والأوزان المعتمدة في تصنيف شنغهاي *

المعيار	المؤشر	الرمز	الوزن
جودة التعليم	الحصول على جوائز نوبل من طرف خريجي الجامعة	الخريجين	10%
جودة الكلية	موظفو مؤسسة حائزة على جوائز نوبل وميداليات الحقول	الجوائز	20%
	الباحثون ذوو الاستشهادات العالية	HiCi	20%
مخرجات علمية	الأوراق المنشورة في مجلة *Nature and Science	N&S	20%
	الأوراق المفهرسة في Science Citation Index-Expanded and Social Science Citation Index	PUB	20%

أداء الفرد	الأداء الأكاديمي للفرد للمؤسسة	PCP	%10
* بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية مثل كلية لندن للاقتصاد، لا يتم أخذ N&S في الاعتبار، ويتم نقل ثقل N&S إلى مؤشرات أخرى.			

المصدر: ShanghaiRanking. (n.d.). Retrieved March 24, 2022, from

<https://www.shanghairanking.com/methodology/arwu/2021>

يتم اختيار هذه المجموعة الصغيرة الصغيرة من المؤشرات على أساس التوافر، وتعطي فقط إحساسًا محدودًا بالثراء والتعقيد الحقيقيين للقطاع، وبسرعة كبيرة، ظهرت أربع انتقادات أولية تستهدف كل من شكل ومضمون الترتيب الجديد:

أولاً، يُظهر تحيزًا أكاديميًا، من حيث أن المؤشر الأول يعادل جودة التعليم بعدد الخريجين الذين حصلوا على جائزة مميزة، مثل جائزة نوبل أو ميدالية فيلدز، من خلال التركيز حصريًا على البعد الأكاديمي، يحجب تصنيف شنغهاي مساهمات الخريجين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيًا، هناك تحيز في الموضوع لاسيما في الطبقات السابقة، مع الاستخفاف بالعلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل منهجي، تم تصحيح هذا الخلل إلى حد ما منذ عام 2007 من خلال إدخال التصنيف على أساس الموضوع.

ثالثًا، هناك تحيز لغوي، حيث يتمتع الباحثون الناطقون باللغة الإنجليزية بميزة كبيرة عندما يتعلق الأمر بنشر أعمالهم والحصول على مرجع من قبل علماء آخرين، بالنسبة لبعض النقاد، هذه ليست مشكلة لغوية فحسب، بل مشكلة ثقافية أيضًا.

أخيرًا، يعاني تصنيف شنغهاي من التحيز التنظيمي، حيث إنه يفشل في حساب الإعارة بشكل كافٍ لمؤسسات أخرى، في بعض الحالات، يترك المؤلفون أنفسهم عرضة لتهمة عدم الاتساق، حيث قد يكون الأكاديمي نفسه تابعًا لمؤسسات بحثية متعددة، هذه الممارسة شائعة بشكل خاص في فرنسا، فقد يشترك مختبر أبحاث مع جامعة ومركز أبحاث رئيسي- مثل المركز الوطني للبحث العلمي (CNRS) (المركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي)- في نفس الوقت (Charroin, 2015).

5- تأثير التصنيف على الإستراتيجية المؤسسية

جداول الدوريات قابلة للمقارنة بطبيعتها، لكن دوافعها يمكن أن تختلف، على عكس تصنيف شنغهاي، فإن معظمها يهدف إلى تقديم التوجيه للطلاب أثناء تفكيرهم في الدورات الدراسية المفضلة لديهم، ويكشف

تحليل أجرته إلين هازلكورن في عام 2011 (Charroin, 2015) عن مدى إقناعهم من خلال هذه التصنيفات، حتى بين جمهور أوسع:

- ❖ 76٪ من قادة التعليم العالي يقولون إنهم يراقبون أداء منافسهم الوطنيين.
- ❖ صرح ما يقرب من 50 في المائة من قادة التعليم العالي أنهم يراقبون أداء منافسهم العالميين.
- ❖ صرح ما يقرب من 40 في المائة من قادة التعليم العالي أنهم يأخذون التصنيف في الاعتبار قبل الدخول في شراكة.
- ❖ ذكر 57 في المائة من قادة التعليم العالي أن شركائهم أخذوا ترتيب مؤسستهم في الاعتبار قبل الدخول في شراكة.
- ❖ ذكر 34 بالمائة من قادة التعليم العالي أن التصنيفات تؤثر على عمليات المشاركة في المنظمات المهنية والأكاديمية.

6- ما أهمية ضمان الجودة بالنسبة لنا

يمكن للجامعة أن تلعب أدوارًا مهمة في التحول الشامل للبلد، وبأكثر دقة يمكن تلخيص هذه الأدوار من خلال النقاط التالية:

- ☒ يمكن للجامعات ويجب عليها أن تساهم في التنمية الاقتصادية للبلد.
- ☒ يمكن للجامعات المساهمة في التحول الديمقراطي.
- ☒ يمكن للجامعة المساهمة في تجديد السياسة والمجتمع في البلاد.
- ☒ يمكن للجامعات المساهمة في بناء وتأكيد الهوية الوطنية.
- ☒ يمكن للجامعات المساهمة في تعزيز مكانة البلد وسمعته جهويًا وقاريًا وعلى الساحة الدولية بشكل عام.

7- خاتمة

في الأخير نستطيع القول إن مجموعة موحدة من معايير الجودة الدولية يمكن أن تدعم المزيد من التوسع في التعليم العالي الدولي وتنقل الطلاب إلى مستوى أفضل من خلال الفهم المتبادل لمتطلبات الشهادة ومعايير جودة الأعمال الأكاديمية، وما يجب التركيز عليه للوصول إلى التميز الأكاديمي، ويمكنهم من بناء التعاون والثقة، مع مجموعة من الأقران، وكذا بين مؤسسات التعليم العالي عبر الحدود.

ويمكن للاتفاق على ماهية التعليم العالي الجيد أن يساعد البلدان النامية والمتقدمة على وضع معايير للجودة، كما يمكن أن تساعد هذه المعايير المشتركة في المقارنات الدولية، فمجموعة واحدة من المعايير الدولية هي جزء من بناء سوق دولية فعالة للتعليم العالي الجيد.

يمكن للهيئات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو UNESCO) أو البنك الدولي أو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، أن تقود مثل هذا الجهد، كما يمكن للمنظمات المتخصصة في ضمان الجودة، مثل الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي أو مجلس اعتماد التعليم العالي (تشيأ CHEA) والمجموعة الدولية للجودة، أن تكون شريكا موثوقا لممارسة الشفافية والتقييم الجاد والمنصف، وقد تقوم مجموعات مستقلة من قادة التعليم العالي، المجتمعين لهذا الغرض المحدد، لخلق آلية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعايير، من خلال بعض الهيئات المذكورة أعلاه، مهما كانت الهيئة المكلفة بهذه المهمة، كما يجب معالجة الأسئلة الرئيسية والصعبة للغاية: كيف نصف الجودة؟ كيف نحقق إجماعا كافيا لضمان أن المعايير تولد الثقة وتستخدم؟ كيف نحكم على فعالية المعايير بمرور الوقت؟ (CHEA International Quality Group, 2014).

ولا يمكن النجاح حسب (Kheiri & Seifoune, 2019, p. 59) في جعل الجامعة والتعليم العالي يمارس دوره التكميلي في مجتمعه إلا من خلال عملية التقويم الممنهجة والمدرسة وذات البعد الاستشراقي، فالإخذ بالمعايير ليس هو الغاية، ولكن الغاية هي ممارسة التقويم المستمر والتحسين لكل مراحل العملية التعليمية وربطها بأهداف واعية وذات بعد استشراقي لجعل مخرجات التعليم العالي المحلية ذات بعد دولي، والمشاركة في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

8- قائمة المراجع

1. Billaut, J.-C., Bouyssou, D., & Vincke, P. (2010). Should you believe in the Shanghai ranking? *Scientometrics*, 84(1), 237–263.
2. Charroin, J. (2015). The Shanghai Ranking: A diplomatic leverage tool? *Revue internationale et strategique*, 97(1), 48–60.
3. CHEA International Quality Group, C. (2014). International Higher Education and International Quality Standards. Policy Brief. Number 3. In *Council for Higher Education Accreditation*. CHEA International Quality Group. <https://eric.ed.gov/?q=Quality+Standards+in+Higher+Education&id=ED598684>
4. ENQA, E. (2007). *Standards and Guidelines for Quality Assurance in the European Higher Education Area* (pp. 1–38). DG Education and Culture. <https://www.enqa.eu/esg-standards-and-guidelines-for-quality-assurance-in-the-european-higher-education-area/>
5. Ewell, P. (2010). Twenty Years of Quality Assurance in Higher Education: What's Happened and What's Different? *Quality in Higher Education*, 16(2), 173–175. <https://doi.org/10.1080/13538322.2010.485728>
6. Kheiri, N., & Seifoune, F. (2019). University evaluation as a mechanism for social adjustment—From institutional alienation to the institutionalization of adaptation -. *Journal of Social Studies*, 9(2), 48–61. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/102939>

7. Nabaho, L., Turyasingura, W., Kiiza, A. K., Andama, F., & Beinebyabo, A. (2020). Quality Assurance of Higher Education Governance and Management: An Exploration of the Minimum Imperative for the Envisioned African Common Higher Education Space. *Higher Learning Research Communications*, 10(2), 38–52.
8. Ryan, T. (2011). Quality assurance in higher education: A review of literature. *Higher Learning Research Communications*, 5(4). <https://doi.org/10.18870/hlrc.v5i4.257>
9. *ShanghaiRanking*. (n.d.). Retrieved March 24, 2022, from <https://www.shanghairanking.com/methodology/arwu/2021>
10. Viktoria, K. (2005). *Quality assurance in tertiary education: Current practices in OECD countries and a literature review on potential effects* (Tertiary Review: A Contribution to the OECD Thematic Review of Tertiary Education 14(9); pp. 1–47). OECD.
11. Vlachopoulos, D. (2016). Assuring Quality in E-Learning Course Design: The Roadmap. *International Review of Research in Open and Distributed Learning*, 17(6), 183–205.